The New York Times

صحيفة نيويورك تايمز

سعي الإندونيسيين لتصدير رؤية (مُحَدْثَنَة) للإسلام تناسب روح العصر

الجناح الشبابي لجمعية نهضة العلماء يُلِحُّ على الحكومات حول العالَم لجعل القانون الإسلامي متوافقًا مع معايير القرن الحادي والعشرين.

بقلم: جو كوكرين JOE COCHRANE – 1 مايو، 2017.

أعضاء نهضة العلماء بجاكرتا في 2011، أثناء احتفال بذكرى تأسيس الجمعية في 1962. ويقوم جناحها الشبابي بعمل دفعة عالَميَّة لجعل القانون الإسلامي متوافقًا مع المعايير الحديثة. سوبري Supri/ رويترز.

جاكارتا، إندونيسيا ــ تُمَثِّلُ اللوحة الفَخْمة، بطول ستة أقدام، رمزًا قويًا للتاريخ الإندونيسي الحديث: يظهر الأب المؤسس سوكارنو مُحْتَضِنًا لثائر مَيتٍ عاري القدمَيْن قتلته قوات الاحتلال الهولندي بين حقول الأرز والبراكين التي ينتشر دخان حممها في أواخر أربعينيات القرن العشرين بجاوة.

يستجلب قميص المقاتل المُخَضَّب بالدماء الانتباه فورًا ــ ولكن كذلك تفعل قلادة تتدلى من الجسد: صليب مسيحي، ارتداه شهيد الاستقلال المنتمي لأكبر أمة ذات أغلبية مسلمة.

لوحة الفنان الهولندي جون فان دير ستيرين John van der Sterren في 2006 تُصَوّر الرئيس المؤسس لإندونيسيا، سوكارنو، محتضنًا لمقاتل في سبيل الاستقلال في أربعينيات القرن العشرين. ولقد جَعَلَ صليبُ الثوري الصورةَ رمزًا للرغبة في إعادة تأويل القانون الإسلامي. نهضة العلماء.

لقد أصبحت لوحة عام 2006 رمزًا لمبادرة عالَميَّة بواسطة الجناح الفَتِيّ لجمعية نهضة العلماء، أكبر منظمة إسلامية في العالَم تسعى لإعادة تأويل القانون الإسلامي الذي يعود تاريخه للعصور الوسيطة بطرق تتطابق مع معايير القون الحادي والعشرين.

ومن ضمن أشياء أخرى، تنادي بإعادة فحص عناصر القانون الإسلامي التي تُملي العلاقات بين المسلمين وغير المسلمين، وبنية الحكومة، والأهداف الصحيحة وشَنّ الحرب.

ويقول قادة الجناح الشبابي لنهضة العلماء، المعروفون باسم أنصار، إن عناصر الشريعة، التي يعتبرها المسلمون قانونًا إلهيًا، تتعرض لتلاعب بواسطة جماعات مثل الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة لتبرير الهجمات الإرهابية حول العالَم، وهي عناصر تُسْتَحَث لحشد المقاتلين وجرّهم للمعارك في الشرق الأوسط وفي باقي بقاع العالَم، وهي عناصر تُحرَّف بواسطة حركات تسعي لتحويل الإسلام إلى سلاح سياسي.

وقال هـ. ياقوت قوماس H. Yaqut Qoumas، رئيس أنصار، في حوارٍ: "تهيمن على المنظور الإسلامي الكلاسيكي رؤى تموضع غيرالمسلمين باعتبارهم أعداء، أو على أحسن تقدير، باعتبارهم شخصيات مثيرة للريبة غير جديرين بالثقة"،

كما أن "الفقه"، أو البنيان التشريعي الذي يُطَبّق الشريعة في الحياة اليومية، كما قال، "يرفض بوضوح احتمالية تمتُّع غير المسلمين بحقوق متساوية مع المسلمين في المجال العام، بما يتعلق بالحق في تقلُّد مناصب معينة، ويستمر هذا المنظور الإسلامي الكلاسيكي في امتلاك سلطة قوية بشكل متطرف في أعين المسلمين، ويُعْتَبَر بمثابة إسلام قياسي أرثوذوكسي".

وتُعَلِّم بعض تأويلات القانون الإسلامي الكلاسيكي أنه على المسلمين واجب السعي والبحث عن المسيحين واليهود وأتباع الزرادشتية ومحاربتهم حتى يتحولوا للإسلام أو يخضعوا لحُكْمه ويدفعوا الجزية.

ولقد تبنَّت الدولة الإسلامية هذه التأويلات بحماس شديد.

أيضًا، تُحَرّم بعض تأويلات القانون الإسلامي الكلاسيكي وآيات محدَّدَة في القرآن تولّي قادة غير مسلمين حُكْم المسلمين. ويُسْتَخْدَم الفقه الإسلامي المنتمي للعصرالوسيط، الذي لا زال البعض يعتبرونه صالحًا، لتبرير العبودية ودعم السجناء.

ثَمَّ بلدان مسلمة بالدرجة الأولى تتحرك لإعادة تأويل القانون الإسلامي في نطاق حدودها، ويرسل بعضها وفودًا لـ مؤتمر 2016 الدولي للباحثين، والقادية الدينيين ورجال الدين المسيحيين في المغرب والمتعلق بحماية الحقوق القانونية للأقليات الدينية التي تعيش معهم.

ومع ذلك، تهدف المبادرة الإندونيسية إلى التواصُل مع الحكومات حول العالَم بشكل مباشر، في البلدان ذات الأغلبية المسلمة وغيرها، بالإضافة إلى الأمم المتحدة، لتحقيق إجماع عالَمي حول إصلاح ما تراه تأويلات عتيقة للإسلام.

قال الأستاذ ياقوت: "لا يقتصر التحدّي الذي نواجهه على الرؤى الدينية التي انبثقت عبر عملية فكرية نشطت منذ ألف سنة. تواجهنا كذلك سلطات دينية وسياسية تتداخل مؤسساتها بشكل بالغ مع هذه الآراء، وبالتالي تستمر في غرس هذه التعاليم في أذهان أجيال من المسلمين"،

أيضًا، يلاحظ بعض الباحثين والخبراء الإسلاميين أنه بسبب وجود الكثير من التأويلات المتشعبة للقانون الإسلامي والقرآن، سيكون من الصعب الوصول لإجماع دولي حول قضايا الإصلاح وأشكاله.

يقول رود بيترز Ruud Peters، وهو أستاذ متقاعد في القانون الإسلامي بجامعة أمستردام: "ثَمَّ مكتبة كاملة من تأويلات الاجتهاد ــ يلزم على المسلمين محاربة الدول غير المسلمة لتوسيع منطقة حكمهم على سبيل المثال. لكن منذ القرن 19، كانت ثَمَّة تأويلات سارت على نهجها الكثير من الدول المسلمة فقط لصَدِّ الهجمات الآتية من الدول غير المسلمة".

وكما قال باحثون وخبراء، هناك مشكلة أخرى، وهي الاختلافات الثقافية بين الدول المسلمة بالدرجة الأولى في ما يتعلق بتأويل القانون الإسلامي. تمارس إندونيسيا على سبيل المثال، في جنوب شرق آسيا، واحدة من أكثر أشكال الإسلام ليبرالية بالعالَم، بينما تمتلك حكومة ودستور علمانيَيْن في آنٍ، مع وجود حقوق كاملة للمسيحيين والهندوس والبوذيين وأقليات دينية أخرى.

ومع ذلك، تمارس السعودية في الشرق الأوسط الإسلام الوهابي المحافظ، ولا تُقِرّ حكومتها رسميًا بأي من مواطنيها باعتبارهم مسيحيين.

"قال عبد الرحمن الحاج Abdel Rahman El Haj، أستاذ بجامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية (تركيا): لو أنك تريد امتلاك تأويل عالَمي واحد فقط، عليك أن تتعامل مع الاختلافات الثقافية وأن تجد كذلك سلطة مركزية دولية. وهذا أمر مستحيل".

كما أضاف أنه بينما يمتلك القادة الإسلاميون الإندونيسيون نوايا حسنة، ستنجح التغييرات الأساسية فقط لو انبثق دعمها من العالَم العربي.

ويُنْظَر إلى مبادرة أنصار باعتبارها خركة أخرى بواسطة مسلمين شباب في إندونيسيا، بجانب رجال الدين المسلمين ومنظمات إسلامية أخرى في أوروبا والشرق الأوسط، تقف على الضد من تأويلات الإسلام المتطرفة والمحافِظَة وتحاربها.

قال رافاييل لوفيفر Raphaël Lefèvre، وهو باحث زائر متخصص في الإسلام السياسي بمركز كارنيجي للشرق الأوسط: "إن الانطباع العام الذي نتلقاه في الغرب عن الإسلام يتصف بالراديكالية، بينما ثَمَّ اتجاه آخر رائج على نفس القَدْر من الأهمية إن لم يكن أهمّ يتعلق بالكفاح المتصل لرجال الدين المسلمين لإعادة تعريف مقولات القانون الإسلامي حول المجتمع والسياسة بطرق تُعْتَبَر أكثر توافقًا مع الحياة الحديثة".

ترجمة: إسلام سعد